

بيان رئيس وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

معالي السيد **Thongphat Vongmany**

نائب وزير الزراعة والغابات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

بمناسبة الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة،

14-18 يونيو/حزيران 2021، روما، إيطاليا

سعادة الدكتور شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة،

أصحاب المعالي الوزراء ونواب الوزراء،

المندوبون الموقرون، ممثلو الشركاء في التنمية، حضرات السيدات والسادة،

إنه لشرف عظيم لي أن أشارك، نيابة عن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في هذا الحدث الهام لمنظمة الأغذية والزراعة، وهو الدورة الثانية والأربعون لمؤتمر المنظمة، وأن أدلي ببيان لأطلعكم على حالة الأغذية والزراعة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

وأود بادئ ذي بدء أن أتوجه بالشكر إلى منظمة الأغذية والزراعة، ولا سيما المدير العام والمدير العام المساعد وممثل المنظمة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفرق الفنية، على دعمهم الفني والمالي المتفاني المقدم لقطاع الزراعة والمزارعين، وخاصة السكان الفقراء في المناطق الريفية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

الضيوف الكرام، حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أشير إلى أن موضوع هذا المؤتمر، أي "تحويل النظم الزراعية والغذائية: من الاستراتيجية إلى العمل"، وثيق الصلة بحالة الزراعة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. فكما لا يخفى علينا، يمكن للنظم الغذائية أن تسهم إلى حد أكبر بكثير في ضمان صحة الناس وتغذيتهم، وقدرة سبل العيش على الصمود، وبناء مستقبل مستدام. كما يمكن لها أن تؤثر إيجاباً تأثيراً على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتدعو خطة عام 2030 البلدان إلى القضاء على جميع أشكال سوء التغذية من خلال ضمان توافر أغذية آمنة ومغذية بكميات كافية وبأسعار معقولة في متناول الجميع. ولكنها تقتضي أيضاً من البلدان القيام بذلك بموازاة خلق فرص النمو والعمل اللازمة للقضاء على الفقر، والحفاظ على التنوع البيولوجي وبيئة الموارد الطبيعية، والتكيف مع الضغوط المتزايدة الناشئة عن تغير المناخ.

ولوضع الأمور في نصابها، حققت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقدماً مذهلاً في مجالات مكافحة الفقر في المناطق الريفية، وزيادة الإنتاج الزراعي في مختلف أنحاء البلاد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. ووفقاً لما طلبته الحكومة، ينصب تركيز استراتيجيات التنمية الزراعية لبلدي على أربعة برامج، وهي:

(أ) الأمن الغذائي

(ب) وإضفاء الطابع التجاري على الزراعة

(ج) والإدارة المستدامة للغابات والموارد الحرجية

(د) والتنمية الريفية والقضاء على الفقر

وتتمثل الأهداف الرئيسية التي نشدها في تحقيق الأمن الغذائي الكافي والتغذية الجيدة، وتحديث وتنويع الإنتاج الزراعي نحو نظام إيكولوجي زراعي أخضر ومستدام وسبل عيش للسكان قادرة على الصمود. وقد عملنا، في إطار هذه الأهداف، بشكل مستمر على مدى السنوات الماضية على تحقيق ما يلي:

- أ- ضمان الأمن الغذائي، وخاصة الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأرز والمحاصيل الغذائية الرئيسية وكذلك إنتاج اللحوم؛
- ب- وإضفاء الطابع التجاري على المحاصيل والثروة الحيوانية من خلال ربط المزارعين بالأسواق والمشاركة في سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية؛
- ج- وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية سلسلة القيمة الزراعية، مما ساعد على تحويل الممارسات الزراعية باتجاه زيادة اعتماد التكنولوجيات الزراعية في الإنتاج الزراعي؛
- د- والاضطلاع بالبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد التي تساعد على تحسين المهارات المهنية والتشغيلية للمؤسسات الزراعية لخدمة المجتمعات الزراعية بشكل أفضل.

وفي غضون ذلك، يواجه بلدنا تحديات جسيمة تلقي بظلالها على قطاع الزراعة، مثل الفيضانات المتكررة، والجفاف في بعض المناطق، وتفشي الأمراض النباتية والحيوانية، وجاء تفشي جائحة كوفيد-19 ليسلط الضوء بشكل أكبر اليوم على مدى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. فقد أماطت الجائحة عمّا تتخلل النظم الغذائية في شكلها الحالي من أوجه عدم مساواة شديدة وهشاشة تبعث على القلق.

ولطالما كان خروج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من وضع البلدان الأقل نموًا هدفًا تصبو إليها سياساتنا الوطنية، والآن بعد أن تمت التوصية بخروجنا من هذا الوضع، أصبحنا نتطلع إلى مواصلة تعزيز التقدم المحرز على مدى السنوات القليلة الماضية. ولا يعني خروجنا هذا أنه لم يعد هناك فقر، بل لا يزال يتعين علينا معالجة انتشار الفقر.

وتشكل مبادرة "العمل يدًا بيد" فرصة تحوّل بالنسبة إلى بلدي وقد جاءت في وقت مناسب للغاية. وهي تتماشى بشكل جيد مع الأولويات الوطنية بالإضافة إلى أهدافنا الاستراتيجية. وسعيًا إلى مواصلة تلبية احتياجاتنا الوطنية، تعترم حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، الاستعانة بنهج العمل يدًا بيد لتحقيق ما يلي:

- تسريع وتيرة التقدم نحو القضاء على الفقر والجوع؛
 - وزيادة دعم السعي لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛
 - وتعزيز الزراعة المستدامة بشكل أفضل بما يتماشى مع ما يلي:
- أ- هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
 - ب- هدف التنمية المستدامة 2: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
 - ج- هدف التنمية المستدامة 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

حضرات السيدات والسادة،

- لقد نظمت وزارة الزراعة والغابات ومنظمة الأغذية والزراعة في مايو/أيار من هذا العام اجتماعًا لإطلاق مبادرة "العمل يدًا بيد" في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وكان هذا الحدث، الذي شهد مشاركة مختلف القطاعات في الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص والبنوك التجارية، بالإضافة إلى ممثلين عن المزارعين والمجتمعات الريفية، ناجحًا للغاية. فقد حظي مفهوم المبادرة باهتمام كبير من جانب جميع المشاركين ولاقي قبولاً جيداً.
- وفي إطار مبادرة "العمل يدًا بيد"، قمنا بإنجاز تحليل على المستوى الإقليمي لتحديد المناطق المستهدفة، وتحليل سلسلة القيمة، وإنشاء فريق مهام مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والحكومة يعنى بالممر الاقتصادي الأخضر والمستدام على طول خط سكة الحديد الواقع بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين والذي سيربط البلد بالأسواق الدولية. وتسعى المبادرة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى تحويل البنية التحتية إلى منطقة تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة وقادرة على الصمود من خلال تعزيز قدرة المجتمعات والمؤسسات الريفية على الاستفادة بشكل فعال ومستدام من الفرص الناشئة التي تتيحها سكة الحديد.
- وسيكون هذا "الممر الاقتصادي للنمو الأخضر" آلية مرنة قائمة على الأدلة ستتكيّف مع الفرص الناشئة، وستعزز الشراكات وستقيم أوجه التآزر مع البرامج الجارية والمخطط لها.
- وكفلت حلقة العمل الافتتاحية اتباع نهج شامل، بما يوائم بين الوسائل والخبرات المتاحة، من أجل تعظيم تأثير المبادرة من خلال العمل يدًا بيد لتحقيق الخطط التي رسمتها حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للممر الاقتصادي للنمو الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة،

إذ نمضي قدمًا للانتقال إلى المراحل التالية من تنميتنا الاقتصادية، نلتزم بضمان ألا يتخلف أحد عن الركب في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ويجعل هذه المبادرة وكل مبادرة إنمائية أخرى تعود بالمنفعة على الجميع.

وسيكون النهج المراعي للبيئة والمساواة بين الجنسين والفئات الضعيفة، الذي سيتم الأخذ به أثناء تنفيذ خطة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للاستثمار، عاملاً رئيسياً في ضمان الفوائد الواسعة لنتائج المشروع واستدامتها، دون استبعاد أي فئة.

وتعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن امتنانها لفرصة الأخذ بزمام قيادة عملية مبادرة "العمل يدًا بيد" والعمل جنبًا إلى جنب مع منظمة الأغذية والزراعة وجميع الشركاء الوطنيين والدوليين الحاضرين اليوم لمساعدتنا في بلوغ هذه الأهداف.

كما نعرب عن عرفاننا لعلاقتنا الطويلة الأمد مع منظمة الأغذية والزراعة ولدعم هذه الأخيرة الذي لا يكمل لمزاعي جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للعمل الدؤوب والتزام فريق الوزارة وكذلك فريق منظمة الأغذية والزراعة الذي يعمل في هذه المبادرة الهامة.

ونحن نعتقد أنكم تمتلكون بعض أفضل الأفكار وأذكاهها حول كيفية تغيير النظم الغذائية نحو الأفضل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

وأخيرًا وليس آخرًا، نعرب عن امتناننا للدعم المستمر الذي ما فتئت تقدمه منظمة الأغذية والزراعة، ويجدوننا الأمل في أن نتمكن من التعويل على دعمكم المستمر لتحقيق استراتيجيتنا الخاصة بالتنمية الزراعية وخطتها الإنمائية.

وأتمنى أن تتكّـل أعمال الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة بالنجاح، ودعونا نبقي موضوع الأغذية والزراعة: "تحويل النظم الزراعية والغذائية: من الاستراتيجية إلى العمل" على رأس جداول أعمالنا.

وشكراً على حسن إصغائكم.